



الاعلام والامن

الدكتور : محمد عبده يمانى

الرياض

1408 هـ - 1988 م

الاعلام والأمن

الدكتور محمد عبده يماني(*)

وهل ثمة علاقة بين الاعلام والأمن؟؟
لكي نجيب لابد لنا أولاً أن نعرف شيئاً عن طبيعة (الأمن)
الذي نقصده وشيئاً آخر عن (الاعلام) أو رسالته
والأمن الذي نقصده هو الأمن بمفهوم الشرطة. أي
الأمن الذي تقوم الشرطة بحمايته ومعنى هذا هو المعنى
المباشر لكلمة (الأمن) فإن ثمة بعض الجوانب التي تغيب عن
البعض عند الحديث عن الأمن بهذا المفهوم الذي تختص به
الشرطة حين تعمل لكشف غموض جريمة وقعت أو لمنع وقوع
جريمة تدبر أو حتى لتنظيم المرور في الشوارع المزدحمة. إن
هذه عمليات مباشرة تدخل في صميم اختصاص مهنة معينة
يتولاها رجال مدربون عليها وهذه هي أبسط معاني الأمن
بمفهومه الشرطي.

ولكن هذا الأمن وبهذا المفهوم ذاته له جوانب أخرى
عديدة ولعلها تكون أعون على تحقيقه من عمليات الشرطة

(*) وزير الاعلام السابق بالملكة العربية السعودية. الرياض.

واجراءاتها لمنع الجريمة أو لكشفها . يمكن القول بإيمان وثقة :
أنه اذا اقتصر العمل لحماية الأمن على هذه الاجراءات
الشرطية أو «البوليسية» ، فان هذا يعد انتكاسا بعملية الحفاظ
على الأمن الى عمل بدائي لا يغني كثيرا عن الأزمات أو
الملزمات الوطنية الكبرى .

ذلك بأن الأمن في المجتمع - أي مجتمع كلي متكامل - اذا
أفلت منا أحد أطرافه فإن العملية الأمنية بأسرها تختل ، وتفقد
فعاليتها وكفاءتها . ونضرب لذلك بعض الأمثلة
فهب أن مجتمعاً ما تفشى فيه الفقر المدقع في جانب
والغنى الفاحش في جانب آخر ، فأية قوة شرطية تستطيع أن
تضمن منع العدوان على الأموال والأنفس اذا ما تحول الجوع
الى مراحل تغلي بالتدمير والسخط والحقْد الأعمى ؟ حينئذ فان
الأمن لا يتحقق بكفاءة الا اذا شعر الفقير بقدر معقول من
التكافل الاجتماعي ، وبأن السلطة في المجتمع لا تسقطه ولا
تبخسه . ولا تظلمه ، أي أن هذا الجانب من الأمن لا تختص
به الشرطة وحدها ، وإنما المجتمع بأسره الذي يتعين على غنيه
أن يعطف على فقيره ، وعلى الدولة أن تتيح فيه أمام الجميع
المساواة في الفرصة ، وفي حق العمل ، وفي التربية والتدريب
على المهارات وفي التعليم .

وهب أن مجتمعا طغت فيه قوانين للتفرقة العنصرية .
يتميز بها جنس على جنس . أو عرق على عرق . أولون على

لون، أو دين على دين فكيف تستطيع الشرطة وحدها أن تضمن حماية الأمن في هذا المجتمع؟

إن عمليات الاعتقال أو القبض، أو التوقيف، أو الحكم بالحبس بناء على قوانين هي في الأصل جائزة ولا تراعي الحقوق الطبيعية للإنسان من حيث هو إنسان، لا يمكن أن تؤدي إلى حماية الأمن بالقدر المنشود، وإنما يحتاج الأمر، في هذه الحالة إلى تعديل القوانين والغاء التفرقة العنصرية، وإشعار كل مواطن بأن له في المجتمع نفس حقوق أخيه المواطن، وعليه ما عليه من واجبات وبأن السلطة القائمة تراعي ذلك بحسنة وحرص على العدل، ولا تحاول بتاتا أن تفرض بالقوة المجردة الغاشمة نقيضه وعكسه

وقياساً على ذلك. ما يفعله الاستعمار في بلد نكب به، افتكفي «قوة الشرطة أو الجيش لفرض الاحتلال على بلد»؟ لو كان الأمر كذلك. لدام الاستعمار ولما انقضى عصره، وإنما وقفت جيوش الاستعمار كلها عاجزة عن (فرض الأمن) لأن الأمن في هذه الحالة يصبح قريب الحرية، وطالما أن الشعب المحتل لم يحصل على حريته فإن تحقيق الأمن فيه يغدو سراباً لا تطوله أية قوة.

والذي نريد أن نستخلصه من هذه الأمثلة، وغيرها

كثير:

- إن «الأمن» في معناه الصحيح مفهوم سياسي عام، وليس مفهوم شرطي (بوليسي) يقوم على القمع، ومنع الجريمة أو كشف غموضها، وبمعناه السياسي هذا فإنه يصبح (حالة اجتماعية) عامة إن تحققت تحقق الأمن في ظلها وبالتبعية وبالقدر المأمول فيه في مجتمع بشري لا يخلو من الصراعات الناشئة من الاحقاد والمناقشة، ومن حالات العته والجنون الذي يؤدي الى جرائم يصعب اقتفاء أثر الخطأ الاجتماعي فيها.

وعند هذه النقطة بالذات يلتحم مفهوم (الأمن) بمهمة «الاعلام» أو رسالته، إذن ما هي مهمة الاعلام؟

لأنريد أن ندخل في تفاصيل الاجابة عن هذا السؤال، فهو موضوع يتسع لبحوث كثيرة شائقة من اجتهادات وخلافات في الرأي كثيرة ومتشعبة.

والذي يعيننا هنا أن نؤكد أن «للاعلام» في كل مجتمع رسالة شاملة تنحصر تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي: الاعلام، والأخبار أو الأنباء والتثقيف، والترفيه، وتحت هذه العناوين الثلاثة تندرج كل اهتمامات الانسان والمجتمع أو الانسان في المجتمع أو المجتمع باعتباره خلية انسانية متكررة ونامية

فرسالة أجهزة الاعلام من صحافة واذاعة وتلفاز تعمل على تحقيق الرابطة العقدية والاجتماعية والقومية، والانسانية من خلال هذه المهمات الثلاث: الاعلام بالحقائق والأحداث والايخبار فيتساوى بذلك كل افراد المجتمع أو أمة أو العالم من حيث الخلفية الخبرية، بحيث أن كل فرد تتاح له فرصته للعلم بالحدث، فتنشأ بذلك «رابطة خبرية» - إن جاز هذا التعبير - بين كل افراد المجتمع أو الأمة أو العالم وهذا ليس بالأمر الهين الأثر في تشكيل الرابطة الاجتماعية أو القومية أو الانسانية.

ونفس الشيء - يقال. بل وأكثر منه في مهمة الثقيف والترفيه، فمن خلال هذه المهمة يصاغ ضمير المجتمع على غرار واحد تقريبا مما يكون له أبلغ الأثر في تحقيق التعاطف والتفاهم بين أبناء هذا المجتمع أيما يكون ضيقا أو اتساع رقعة، ولك أن تتخيل مدى التعاطف الوجداني أو التشابه الشعوري في مجتمع يضحك لنفس المشهد من نفس التمثيلية، أو المسرحية أو ينفر من مشهد آخر ويشمئز منه، ولك أن تتخيل أيضا مدى ما بين أفراد هذا المجتمع من تلاحم يفرعون لبنأ أو يهللون لآخر

والذين يتابعون قياس الرأي العام العربي قد لاحظوا إبان الخلافات السياسية الجاحمة بين الدول العربية مدى ما كان يشعر به العرب في كل مكان من سعادة أو تعاسة بفوز أو انهزام

فريق كرة قدم عربي صعد الى المنافسة على فريق غير عربي ويفهم من هذا أن تحت سطح الخلافات السياسية أمة عربية إن لم تكن موحدة المشاعر تماما ومترابطة فهي مرشحة لذلك لو احسنت رعاية الوجدان العربي العام وتم النأي به عن الخلافات السياسية وتطهيره بثقافة واحدة تصنع ضميرا واحدا

على أن هذا الكلام لا يغفل حقيقة التعدد الإعلامي في البلد الواحد، حيث تكون هناك حرية اعلامية تأييدا أو معارضة، اذ الواقع أن الخلافات السياسية كاختلاف المنحنى الثقافي لا تصدر الا عن ضمير قومي أو وطني واحد، وإن التعدد في هذه الحالة لا يؤدي الى التنافر الاجتماعي اللهم الا اذا استحال الأمر الى طائفية محكومة بعوامل خارجية وإنما الى إثراء الرأي العام وتقويمه مما يجعله اصلب وانضج في مجال التربية الاجتماعية ويقال إن كثرة الآراء تؤدي الى الرأي الأحسن. أي أن التعدد يؤدي الى التوحد ولكن على أساس أقوم وأفضل أو أصلب.

وعلاقة هذه الرسالة الاعلامية بالأمن بمعناه السياسي الشامل الذي أوضحناه لا تخفى بعد هذا على أحد. فحين نقول: إن الاعلام يؤدي الى الترابط والتفاهم الاجتماعيين فهذا يساوي تماما قولنا أنه يؤدي الى حماية الأمن ودعمه

أفلم نقل أن الأمن ليس مفهوماً شرطياً وإنما هو مفهوم سياسي شامل يقوم على ما بين أفراد المجتمع من تعاطف. وتفاهم ومودة.

على أن الأمر لا يخلو من بعض التناقضات التي يبدو بها الاعلام احياناً وكأنه يؤثر سلباً في عملية حماية الأمن أو حتى كأنه يهدمه ولا يبنيه.

خذ مثلاً النشر عن إحدى الجرائم، أو اذاعتها بتفصيلات موسعة تكشف عن تخطيط محكم لارتكابها دون أن يكون الجاني قد كشف وعرف ولقي جزاء ما اقترفت يدها. فهل يعتبر هذا النشر الموسع والمفصل يدا للأمن أو يدا عليه؟

الخبراء هنا ينقسمون الى فريقين. فريق يرى أن النشر بهذه الطريقة المفصلة في جانب والقاصرة في الجانب الآخر - جانب الكشف عن الجاني - يغري بتكرار الجريمة، ويزود المنحرفين بأساليب اجرامية ربما لا تكون لديهم فكرة عنها، وقد يكون فيه مفسدة للنشر الذي تجذبه التفاصيل بما فيها من غموض وشجاعة وبطولة. وفريق آخر يرى أن النشر بهذه الصورة حتى مع ما فيها من قصور في الجانب الكاشف أو الرادع يتضمن توعية عامة للناس بالأساليب الاجرامية المبتكرة فيحتاجوا ويحذروا. وفي هذا قدر لا غنى عنه في مقاومة الجريمة وإحباطها. ولا ريب أن هناك قدراً من الفائدة في نشر

تفاصيل جريمة قام بها مثلاً بائع اللبس الذي يمر البيوت في الصباح أو المساء حين انتهز ذهاب ربة البيت الى المطبخ لاحضار الوعاء الذي ستأخذ فيه اللبس فهجم عليها وخنقها وسرق ما خف حمله وغلا ثمنه من المنزل وأغلق باب البيت ثم هرب. إن كل ربات البيوت في هذه الحالة سوف يتعظن، ويحتط بغلق الباب في وجه بائع اللبس ريثما يحضرن الوعاء من المطبخ.

وهذه القضية، نعني قضية التأثير السلبي لأجهزة الاعلام على الأمن تثار بشكل واحد بالنسبة للأفلام السينمائية التي تتناول الجرائم بصورة مبالغ فيها. فهل تجاز هذه الأفلام في دور السينما؟ وإذا أجازت باعتبار أن جمهور السينما محدود. فهل يجاز عرضها في أجهزة التلفاز التي يشاهدها الملايين؟ ومع أن اختراع الفيديو جعل هذا السؤال كالنافلة التي لا قيمة لها، إلا أن اعتقادنا أن البون ما زال شاسعا بين ما يجب أن يسمح بعرضه في التلفاز وما يمكن أن يعرضه الفيديو دون رقابة إن أفلام الفيديو يمكن فرض رقابة عليها أيضا ولكن الفيديو جهاز منتشر وهو يتلقف كل ما يوضع فيه من أفلام حتى لو جاءت متلصصة بعيدا عن أعين الرقابة والأهم من هذا أن العرض من خلال التلفاز حتى في الدول التي تتمتع بحرية اعلامية ولا توجد بها رقابة يعني موافقة المجتمع الضمنية على القيم المثبوتة

بيد أن العرض من خلال الفيديو عملية خاصة ومحدودة الأثر، وتخضع أساسا لتربية الفرد وضميره وثقافته أو لرقابة رب الأسرة أو من هو في محله ولهذا يمكن أن يقال: إن للتلفاز حتى في الدول التي لا رقابة فيها على الاعلام وضعا خاصا يدعو الى الحذر من التصادم مع قيم المجتمع العامة وعلى الذين يحرصون على ممارسة حريات فيما وراء هذه القيم أن يفعلوا ذلك بأسلوب لا يضعهم علنا في موضع التصادم مع هذه القيم ويترك أمر هؤلاء في النهاية لتأثير القيم الاجتماعية عليهم ولعوامل التربية والتثقيف والتهديب وهي عوامل لا تكف أجهزة الاعلام نفسها عن تركيتها وبثها.

وإزاء الآراء المختلفة للفريقين الذين أشرنا اليهما آنفا. نعتقد أن العالم النامي يتعين عليه أن يأخذ برأي ثابت هو الرأي الأحوط وإن لم يكن بالضرورة هو الرأي الأصوب. ذلك بأن الحقيقة المؤكدة هي أن الجريمة قائمة في كل المجتمعات ولا يوجد ولن يوجد أبدا مجتمع بريء منها تماما وانما الكلام عن النسبة وعن الدوافع منذ أن لم يكن على ظهر الأرض سوى قابيل وهابيل وهما أخوان. وقعت الجريمة

ولم تكن هناك شرطة لمنع الجريمة ولا يمكن لأكفأ شرطة في العالم ان تمنع الآن مثلها. فاذا وجدت دوافع الجريمة ووجد الشخص المختل العقل الذي لا يفهم أن الرصاصة أو السكين

ليست هي الحل الانساني والحضاري الناجع لمشكلته!! فإن الجريمة سوف تقع حتما. ومن ذا الذي يستطيع أن يمنع رصاصة من أن تنطلق اذا قرر صاحبها ان يطلقها بليل أو بعيدا عن العيون أو حتى أمام العيون وفي حشد من الناس طالما انه على استعداد لدفع ثمن جريمته؟

واذا قلنا أن المسألة مسألة نسبة ودوافع فلا بد أن نضيف - حالة نفسية ايضا - شرط أن يفهم من هذا التعبير جملة العوامل التي تؤثر في فكر الانسان وتجعله قابلا لارتكاب الجريمة وللإعلام دور مهم في تشكيل هذه الحالة أو منعها ومن هنا الحديث عن مسئوليته.

ونعود لنسأل. هل نمنع النشر المفصل ونحن نعني هنا الى جانب النشر الاذاعة المسموعة والمرئية والتصوير السينمائي أم نسمح به وفقا لما يقول به خبراء الفريقين المشار اليهما؟ نقول: إن الأحوط في عالم لم تتوفر له بعد عوامل النضج الذي يسمح له بتبصير العواقب واستخلاص العبر مما هو معروض عليه، أن يكون التفصيل مقرونا بالعبارة الواضحة فلا تصور الجريمة على أن صاحبها من الأذكياء الدهاة الذين يمكن أن يفلتوا والذين أفلتوا فعلا.

هذه واحدة. والثانية إن هذا الجانب الذي يمكن أن يرد عليه السلب أي أن يكون له تأثير على الأمن يمكن

معادلته . بل التفوق عليه من خلال عناصر اعلامية اخرى تنفر من الجريمة وتبصر بعواقبها فيكون الاعلام في جملته . داعية للسلام والأمن منفرا من الجريمة والفساد .

على أن هناك تحفظا يرد على هذا الكلام . فاذا أمكن في فيلم سينمائي تعمد الموازنة أو المقارنة بين تفصيلات الجريمة وعنصر الردع في النهاية فكيف يمكن ذلك في نشر تفصيلات جريمة في صحيفة لم يكتشف بعد فاعلها؟ هل تنشر أيضا؟

وفي العالم الخارجي . ينشرون بتفصيل من قبيل تبشيع الجريمة والتحذير من أساليبها وهو تحذير ينبثق تلقائيا من مجرد الاعلام بالجريمة . وهذه فلسفة تقوم على أساس أن المجرم لا يحتاج من يعلمه كيفية ارتكاب جريمته اذا ما احتشدت في داخله دوافعها . «فمَسَّ عَلَّمَ قَابِلَ قَتْلِ هَابِيلَ» ومن ثم فان المستفيد الحقيقي من نشر التفاصيل هو جمهور الضحايا المحتملين لأية جريمة أخرى مشابهة

بهذا . يشارك المجتمع ككل في مقاومة الجريمة كما أن الاعلام لا يمكن حرمانه من فرصة تبشيع الجريمة وهو تبشيع ينبع من السرد التفصيلي لما فيه من وحشية وقسوة وبربرية .

مرة أخرى . نقول : إننا نأخذ بالأحوط . وان لم يكن الأحوط هو الأصوب في كل الحالات . وأخذا بالأحوط ، فإننا

نقترح أن يحرص الاعلام في العالم الثالث على الاقتصاد في التفاصيل مع التركيز على عنصر التبشيع في الجريمة التي لم يكتشف فاعلها بعد. وعلى عنصر الردع والتبشيع معاً في الجريمة التي ضبط فاعلها

فاذا أضفنا الى ذلك أن هذا المحذور الاعلامي المتصل بالجريمة تقابله ويجب ان تتفوق عليه بكثير رسالة اعلامية شاملة تقوم على التثقيف والتوعية وتربية النفس وتهذيبها، فإننا لابد أن نستخلص أن الاعلام جهاز هام جداً بل هو أهم الأجهزة جميعاً في دعم الأمن ونشر ألويته داخل كل مجتمع على حدة في العالم كله

إن الأمن كما قلنا مفهوم سياسي شامل وليس مجرد اجراءات شرطية لقد قيل لعمر رضي الله عنه «عدلت فأمنت فمنت يا عمر». فلولا العدل ما تحقق الأمن. ومغزى هذه العبارة ان الاجراء الشرطي يأتي أخيراً وهو غالباً ما يأتي متأخراً.

وإنما المظلة السياسية الواعية هي التي تحقق الأمن في المجتمع وهي مظلة ينشرها العمل الواعي من أجل التنمية والعدل وحل الصراعات الاجتماعية بأسلوب سلمي وتربية المجتمع واعلاء القيم الدينية.

وللإعلام الواعي في هذا كله أنبل الأدوار.